توصيات الندوات والمؤتمرات

توصيات ورشة عمل : طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي

المنعقدة خلال الفترة ١٩ – ٢١ من شهر ذي الحجة لعام ١٤٢٥هـ

يتشرف المشاركون في الورشة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الراعي الأول للتعليم في المملكة العربية السعودية. وإلى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ابن عبد العزيز صاحب وثيقة الآراء وملهم هذه الورشة. وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز على تفضله برعاية الورشة. وإلى صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز لرعايته حفل الافتتاح نيابة عن سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

وأما بالنسبة للاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المشاركون في الورشة فقد تم تصنيفها طبقاً لمحاور الورشة على النحو التالي:

أولاً: بناء القاعدة العلمية والتقنية:

توصل المشاركون في الورشة إلى أهمية بناء القاعدة العلمية والتقنية من خلال نشر تقنية المعلومات بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة والتوسع في استخدامها في العملية التعليمية من شتى نواحيها والعمل على إدخال التقنية الحديثة في طرق التدريس والخدمات التعليمية التي تُقدم للأستاذ والطالب والمجتمع. وبناءً على ذلك تمت التوصية التالية :

١- إنشاء مراكز لتطوير قدرات عضو هيئة التدريس في الجامعات

ومؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بدءً بالنماذج الموجودة حالياً في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة والعمل على التنسيق بينها.

الآليات المقترحة:

أ - تبادل الخبرات القائمة حالياً للخروج منها بنموذج أو نماذج تعمم على جميع مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات.

ب - إقامة مؤتمر سنوي واحد على الأقل تستضيفه إحدى جامعات دول المجلس ويُعنى بهذه القضية.

ج- تخصيص الميزانية اللازمة في كل مؤسسة تعليمية لدعم نشاطات وبرامج هذه المراكز.

٢- إنشاء مراكز للتعليم الالكتروني في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية توفر برامج للخدمات التعليمية الالكترونية ومواد علمية للتعليم عن بُعد وتعمل على تبادل الخبرات والاستفادة من الكفاءات والإمكانيات الموجودة في دول المنطقة.

الآليات المقترحة:

أ- وضع تصور لنماذج محتملة لهيكلة هذه المراكز ولوائحها وأنظمتها وخططها.

ب- تبادل الخبرات القائمة حالياً للخروج منها بنموذج أو نماذج تعمم على جميع مؤسسات التعليم العالي.

ج- إقامة مؤتمر سنوي للتعليم الالكتروني تستضيفه إحدى

جامعات دول المجلس بالتناوب.

د- توفير الميزانيات اللازمة لإنشاء وتشغيل هذه المراكز.

٣- توفير الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لتطوير عضو هيئة التدريس من الناحية العلمية والتربوية.

الآليات المقترحة:

أ- المراجعة الدورية للرواتب والمكافآت والبدلات.

ب- اعتماد معايير واضحة لتقويم أداء عضو هيئة التدريس.

ج- زيادة فرص حضور عضو هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات وورش العمل الإقليمية والدولية، وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

٤- تطوير الأنظمة واللوائح المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي بما يمنحها مزيداً من المرونة والاستقلالية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

الآليات المقترحة:

أ- تطبيق أحد المعايير المؤسسية الدولية (الأيزو مثلاً) على التنظيمات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

ب- الاستفادة من نماذج المؤسسات الحكومية العامة والجامعات العالمية التي تتمتع بقدر كبير من المرونة والاستقلالية.

ج- تطبيق معايير لمراقبة الجودة وحسن الأداء في مؤسسات التعليم العالي.

٥- زيادة الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي ضمن رؤية علمية مدروسة بهدف رفع الجودة التعليمية والبحثية، مع الحد من الهدر المالي والإداري.

الآليات المقترحة:

أ- الاستعانة بالمعايير الدولية لتحديد حجم المخصص لكل جامعة أو مؤسسة تعليم عالي.

ب- الزيادة التدريجية لمخصصات البحث العلمي حتى تصل إلى (١٪) من الميزانية العامة لكل مؤسسة تعليمية على ألا تتضمن النفقات الإدارية والمالية المعتادة.

ج- الاستحداث التدريجي سنوياً لعدد من الوظائف البحثية المساندة ووضع الأنظمة وتوفير الحوافز التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على التركيز والاهتمام بالبحث العلمي.

د- عقد مؤتمر سنوي لتبادل الخبرات والتجارب بهدف رفع مستوى الأداء وترشيد الموارد والحد من الهدر.

هـ- الاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي والعلوم الأساسية ومهارات الاتصال وطرق التعلم.

و- تفعيل نقل المعرفة والتقنية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.

٦- التحسين المستمر لنوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

الآليات المقترحة:

أ- تضمين البرامج الأكاديمية برامج تدريبية تطبيقية فعّالة (مثل التدريب التعاوني).

ب- السعي إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي الشامل والمهني للبرامج الأكاديمية الجامعية.

ج- الاستعانة بالقطاع الخاص عند تصميم الخطط والبرامج الأكاديمية بهدف تحسين المخرجات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي.

ثانياً : تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية:

اتضح من خلال أوراق العمل المقدمة في الورشة ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات لمؤسسات التعليم العالي وبلورة الاحتياجات المجتمعية من برامج التعليم العالي ووضع استراتيجيات وآليات تنظيمية تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المختلفة والقطاع الحكومي والأهلي . وضرورة القيام بدراسات مشتركة مع القطاع الأهلي لتحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق وحصر المهارات المطلوبة في الخريجين لتضمينها في مناهج الجامعات . وتوصل المجتمعون إلى التوصية بأهمية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية من خلال الآليات المقترحة التالية:

أ- تعزيز التعاون مع قطاعات العمل المختلفة بهدف رفع درجة مواءمة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل.

ب- رسم خطط تنفيذية للتقارب مع القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية الصناعية، ومن خلال الاتصال المباشر بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى وإشراكهم في بعض اللجان التخطيطية في مؤسسات التعليم العام.

ج- هيكلة البرامج الأكاديمية في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وبالتنسيق والتشاور المستمرين مع الخبراء في القطاع الخاص.

د- إنشاء مراكز للتعليم وتطوير المواهب والقدرات الطلابية ومحاولة دعمها من القطاع الخاص بصفتها أحد منافذ خدمة المجتمع.

ثالثاً : تطوير المناهج التعليمية والتدريبية:

في هذا المجال أكد المجتمعون على أهمية تطوير المناهج إلى أحدث ما توصلت إليه المعرفة العالمية في مختلف مجالاتها، مع ربطها بالبيئة المحلية ما أمكن ، والاهتمام بالتدريب التعاوني واعتماد المعايير الدولية في تصميم البرامج التعليمية ومخرجاتها مع الاستعانة بخبراء دوليين في بلورة هذه المعايير ومتابعة تطبيقاتها، وقد خرج المجتمعون بالتوصيات التالية:

١- تكليف كل مؤسسة تعليمية بتطوير مناهجها خلال عام بما يتناسب مع أحدث ما توصلت إليه المعرفة، مع ربطها بالبيئة المحلية والتوجه الإسلامي في دول مجلس التعاون، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتعزيز التواصل بين الأقسام العلمية في دول المجلس.

الآليات المقترحة :

أ- عند إعداد الخطط والبرامج الدراسية يُستحسن مراعاة تكامل العناصر الرئيسة لما يُسمى بالمنهج المتكامل، وهي المحتوى المعرفي والجانب التقني والأداء المهاري.

ب- عند إعداد الخطط والبرامج الدراسية يُستحسن مراعاة التدرج في مراحل إقرار الخطط الدراسية، ومن أهم هذه المراحل:

- المسح المعلوماتي لعدد من الجامعات العالمية.
- المقارنة بين الجامعات المختارة في المسح المعلوماتي.
- المسح الميداني لتحديد احتياجات سوق العمل.
- الموازنة بين عناصر البرنامج (المحتوى العلمي، الجانب التقني، الأداء المهاري).
- التصميم النهائي للخطط الدراسية.
- المراجعة والتقويم المستمر.

٢- الاستفادة من الخبرات المتعددة لدى الجامعات المختلفة لتطوير المناهج الأكاديمية والبرامج التدريبية.

الآليات المقترحة:

أ- تشجيع تبادل أعضاء هيئة التدريس بصفة مستمرة وبمعدل (٥) على الأقل سنوياً من كل جامعة في تخصصات مختلفة.

ب- تشجيع برامج التفرغ العلمي البينية، مع التركيز على الاستفادة من البرامج التطويرية في مجالات المناهج والتدريب والجودة.

ج- تعزيز التواصل بين الكليات والأقسام العلمية المتناظرة في دول المجلس لتبادل المعلومات والتخطيط وتطوير الخطط الدراسية. ومواءمتها للبيئة الخليجية، مع إيجاد آلية لتحقيق ذلك ومتابعة.

د- إعداد دليل دراسي يوضح المقررات المعادلة لبعضها البعض في جامعات دول المجلس مع تحديثه بصفة دورية.

٣- توجيه مؤسسات القطاع الخاص للتعاون مع المؤسسات التعليمية في المجالات التدريبية.

رابعاً : تكثيف التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم في دول مجلس التعاون:

يدرك المجتمعون أن هناك العديد من الأفكار الجيدة التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل في المجال التعليمي والتدريبي والبحثي بين مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس ، إلا أن تفعيلها كان ضعيفاً، وأن هناك حاجة إلى تفعيلها بدرجة أكبر من ذلك ، ومن ثمَّ أوصى المجتمعون بالتالي:

١- زيادة التواصل بين طلاب وأساتذة المؤسسات التعليمية المختلفة في دول المجلس من خلال إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لذلك والعناية بالحوافز المشجعة على تحقيقه.

٢- إنشاء إدارة للعلاقات الثقافية والأكاديمية في كل من مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس يكون من أهدافها:

أ- تخطيط وتنظيم وتمويل التبادل الطلابي وأعضاء هيئة التدريس.

ب- عقد ندوات وورش عمل للاطلاع على التجارب الخليجية في مجال تطوير التعليم العالي.

ج- تبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانات والتوسع في تبادل أعضاء هيئة التدريس لمؤسسات التعليم العالي والفني لتبادل المعرفة والخبرة.

د- تنسيق الجهود في مجالات البحث العلمي.

هـ- متابعة تنفيذ وتفعيل التوصيات الصادرة من اللجان والمجالس العليا والمؤتمرات والندوات والورش المشتركة.

و- المشاركة في إعداد الدراسات التقويمية المشتركة بهدف تحسن جودة المخرج التعليمي لجامعات دول المجلس.

٣- تبني التخطيط الاستراتيجي الشامل بعيد المدى لرسم المسار المستقبلي لتطوير مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون مع التركيز على ترابط هذه المؤسسات وتعاونها وتكاملها.

خامساً : الاستفادة من مكتب التربية العربي لدول الخليج كبيت خبرة في إجراء وتنسيق أي دراسات تتطلبها تنفيذ الآليات المشار إليها أعلاه.

سادساً : دعوة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق مع وزارات التعليم العالي ومؤسساته بدول المجلس لترجمة وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبدالعزيز إلى مشاريع عمل وبرامج لتضمينها في استراتيجيات تطوير التعليم العالي بدول المجلس، مع إيجاد منظومة لمتابعة ذلك وتقويمه.

والله ولي التوفيق.

توصيات ندوة العولمة وأولويات التربية

المنعقدة بكلية التربية، جامعة الملك سعود بالرياض

خلال الفترة من ١- ٢ من شهر ربيع الأول لعام ١٤٢٥هـ

في ضوء ما تم عرضه من بحوث ودراسات وأوراق العمل وبناء على ما تم من مناقشات في الندوة يمكن التوصية بما يلي:

أ) توصيات تتعلق بالهوية الإسلامية في ظل العولمة:

١- الالتزام بالإسلام إطاراً مرجعياً لثقافة الأمة يحقق التحصين الكامل ويحول دون الاختراق.

٢- عدم التفريط في خصوصيات أمتنا العربية الإسلامية المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد الإيجابية.

٣- ضرورة صياغة مشروع حضاري لحفظ الهوية الإسلامية والتعريف بها في ظل العولمة.

٤- تنمية روح التسامح في نفوس الناشئة مع مراعاة العدل والإنصاف ورفض التعصب الأعمى.

٥- رفض الهيمنة الثقافة الأجنبية وتعزيز هوية الأمة.

٦- السعي لإبراز عالمية الإسلام في أخلاقه وقيمه، والعمل على دفع الشبهات عنه.

ب) الثابت والمتغير في قضايا المناهج:

١- تطوير المناهج التعليمية لمساعدة الطلاب على فهم أكبر للعولمة وكيفية التعامل معها.

٢- تطبيق فكرة التعليم المتوائم الذي يمكن بوساطته تحقيق التكامل بين الخصوصية الثقافية ومتطلبات المنظومة العالمية.

٣- تزويد المناهج الدراسية بأنشطة تكنولوجية تكسب القدرة على الاستخدام المفيد للمعلومات في غرس سلوكيات حب الاستطلاع العلمي لديه.

٤- تنمية التفكير الناقد من خلال المناهج الدراسية لتحقيق التفاعل الإيجابي مع ثقافات الآخرين قبولاً أو رفضاً.

٥- تأكيد المناهج الدراسية على مفاهيم التعلم الذاتي ودعم إجراءاته من خلال التركيز على الطالب والاهتمام بدوره الفعال ومشاركته المباشرة في التعليم.

٦- إعطاء مساحة مناسبة من مناهجنا الدراسية وفي مختلف التخصصات لدراسة التاريخ والفكر الإنساني بصفة عامة والعربي الإسلامي بصفة خاصة، وذلك بممارسة أسلوب الحوار والعقلية الناقدة النافذة.

٧- إبراز الدور الأساس الذي تؤديه المناهج الدراسية في المحافظة على الهوية الثقافة وفي تطوير الإمكانات والقدرات الفردية والجماعية وفي تقوية القيم والمبادئ، والإيجابي من الأعراف الاجتماعية الصحيحة والسليمة.

٨- تطوير المناهج الدراسية بحيث تكون قادرة على مواجهة كافة أساليب التشويه المعرفي والتاريخي إزاء الحقوق المادية والمعنوية.

٩- إدراج موضوع العولمة ضمن الموضوعات التي تُدرس لطلاب الجامعة.

١٠- العمل على محو الأمية التكنولوجية لطلاب التعليم العالي.

جـ- التربية وفلسفتها في ظل العولمة:

١- العمل على تكريس فكرة أن الإسلام نظام حياة شامل.

٢- استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها الإيجابية وتوظيف كل ذلك لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية.

٣- التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي لمصلحة الإنسانية.

٤- ضرورة إعداد برنامج تعليمي متكامل من أجل إعداد المتعلم في التعليم العام لمواجهة مطالب الحياة في عصر العولمة.

د) أدوار المعلم والمتعلم في عصر العولمة:

١- إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها وغرس القيم العربية وروح الشورى في نفوسهم ونفوس الطلاب وتجسيدها سلوكاً حقيقياً في حياتهم اليومية تحقيقاً للأهداف السامية للتربية العربية الإسلامية.

٢- إعادة النظر في مكونات المنظومة التربوية، وبخاصة المعلم لزيادة وعيه الثقافي وإعادة إعداده ليتناسب ذلك مع متغيرات عصر العولمة.

٣- إعادة النظر في الدور الحضاري للمعلم، حيث بات ذلك من الواجبات الكبرى للقيادات التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية بصورة عامة.

٤- عقد ورش عمل لتدريب المعلمين حول توظيف عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجالات التعليم المختلفة، وتنمية فهم أعمق للمجتمع والمتغيرات العالمية المعاصرة التي أحدثتها العولمة.

٥- تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعدهم على التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلى مشاركين ومطورين لها ، قادرين على التفاعل المستمر مع تحولاتها. وأن تتاح للمعلم الفرصة للمشاركة في تطوير البرامج والخطط الدراسية وتطويع الساعات الدراسية فيما يساعد الطلاب على تطوير قدراتهم المعرفية.

هـ - أدوار المؤسسة التعليمية ومتغيراتها في ظل العولمة:

١- ضرورة توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالفصول الدراسية مما يتطلب معه إعادة تنظيم وتجهيز قاعات الدراسة والمكتبات ، بحيث تتاح الفرص أمام الطلاب للاستفادة من تلك الخدمات في دراستهم.

٢- الاهتمام في مدارسنا بمهارات التفكير الإبداعي الفكري كعنصر رئيس في منظومة الثقافة العربية الإسلامية ، وذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية إبداعية.

٣- تبني إستراتيجية بعيدة المدى لتطوير المدرسة تنطلق من تحليلات دقيقة ومن فهم لمتطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات يشارك في صياغتها مختلف أطراف العملية التربوية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة تعتمد على إعادة هيكلة

البنية المعرفية للمدرسة ووسائل إيصالها ويرتبط تطويرها باعتماد التقنيات والوسائط والبرمجيات الحاسوبية.

٤- تطبيق إستراتيجية التعليم الشامل في المدارس كاستراتيجية تربوية في مواجهة تأثيرات العولمة في العصر الحديث.

٥- ضرورة توحيد المرجعية للمؤسسة التربوية والإعلامية بما يضمن عدم التناقض في الرسالة التي تقدمها المؤسستان.

٦- التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحصين الشباب ضد آثار العولمة.

٧- ضرورة الاستفادة من فرص العولمة علمياً وتقنياً في تحسين أوضاعنا الدنيوية.

وفي ختام الندوة أوصى المجتمعون برفع التوصيات إلى المقام السامي الكريم، وتقديم الشكر على دعم الندوة، كما شكر المجتمعون معالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري، وزير التعليم العالي على رعاية معاليه للندوة، ومعالي الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن محمد الفيصل، مدير جامعة الملك سعود على دعمه للندوة توفير كل السبل التي ساهمت في نجاحها، وكلية التربية على تبنيها وتنظيمها لهذه الندوة.

والله ولي التوفيق، ،

الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف للملكة العربية السعودية

الهدف الأول :

المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (تربة ، مياه ، غطاء نباتي ، ثروة حيوانية مستأنسة وبرية) باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة وإدارتها إدارة مستدامة وذلك من خلا لتنفيذ السياسات التالية :

١- حصر وتقييم الموارد الطبيعية المتجددة في جميع مناطق المملكة.

٢- مراجعة وتقييم وتحديث الأنظمة واللوائح القائمة الخاصة بالمحافظة على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة (في جميع الجهات ذات العلاقة).

٣- إعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتدهورة ورفع إنتاجيتها.

٤- ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها.

٥- التوسع في إعادة استخدام المياه غير التقليدية (مياه الصرف الصحي المعالجة، ومياه الصرف الزراعي، والمياه المالحة) في الأغراض المناسبة لتعضيد المصادر التقليدية (مياه سطحية ومياه جوفية).

٦- ترشيد وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية المتجددة لضمان استدامتها.

٧- إقامة مناطق محمية ممثلة لكل النظم البيئية الرئيسة والفرعية وذلك لحماية الموارد الطبيعية المتجددة والتنوع الإحيائي وموائلها.

٨- إنشاء قاعدة معلومات لمكافحة التصحر والجفاف ورصد مؤشرات التصحر وقياسها.

الهدف الثاني:

الاستعداد لمواجهة حالات الجفاف والتخفيف من آثاره من خلال تنفيذ السياسات التالية:

١- مراجعة وتقييم الاحتياطات المتخذة حاليا لمواجهة حالات الجفاف والتخفيف من آثاره.

٢- عمل خطط طوارئ لمواجهة فترات الجفاف بالتوسع في إقامة خزانات مياه الطوارئ ومستودعات الغذاء.

٣- العمل على تعزيز نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بحالات الجفاف.

٤- تحديث أساليب وتقنية رصد المعلومات المناخية والهيدرولوجية وتعميمها لتغطي كافة مناطق المملكة .

٥- اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لمواجهة حالات الجفاف عن طريق التوسع في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة واستخدامها بشكل مستدام.

٦- تعزيز استخدام أساليب وتقنيات حصاد مياه الأمطار.

الهدف الثالث:

الحد من تأثير عوامل التعرية ووقف زحف الرمال المتحركة من خلا تنفيذ السياسات التالية:

١- تكثيف الدراسات المتعلقة بالحد من التعرية الهوائية والمائية وتثبيت حركة الرمال التي تهدد التجمعات السكانية والمنشآت الاقتصادية.

٢- اتخاذ الإجراءات المناسبة والتقنيات الحديثة للحد من أو وقف التعرية الهوائية والمائية وتثبيت الرمال المتحركة التي تهدد التجمعات السكانية والمنشآت الاقتصادية.

٣- تقييم الطرق المستخدمة حاليا لوقف زحف الرمال وتشجيع التوسع في استخدام ذات الكفاءة العالية منها.

الهدف الرابع :

تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها العلمية ومهاراتها الفنية ورفع الوعي البيئي من خلال تنفيذ السياسات التالية:

١- تعزيز وتنمية القدرات الوطنية في مجالات الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة على الحياة الفطرية ومكافحة التصحر والحد من حالات الجفاف.

٢- رفع مستوى الوعي البيئي لكافة فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة ومكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف.

٣- الاهتمام بالتأهيل الجامعي وما فوق الجامعي في جميع التخصصات ذات العلاقة بالتصحر والجفاف والمحافظة على التنوع للموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي.

٤- تكثيف برامج التعليم الفني والتدريب والإرشاد للمواضيع ذات العلاقة بمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف.

٥- تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة والحياة الفطرية وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة.

٦- الاهتمام بنقل التقنية ذات الصلة بمكافحة التصحر ومواجهة الجفاف وتوطينها.

توصيات ندوة "اللغات في عصر العولمة ..رؤية مستقبلية"

التي عقدت في جامعة الملك خالد بأبها خلال الفترة ١١– ١٣/ محرم/١٤٢٦هـ

المحور الأول: اللغات في التعليم:

التوصية الأولى:

ضرورة تطوير مناهج وطرق تدريس اللغة العربية الفصحى بحيث لا يقتصر الأمر على تدريس قواعدها وبعض النصوص الأدبية التي لا ترتبط بواقع اللغة المعاصر ليشمل المهارات"العلمية" المفيدة في دروس القراءة والكتابة وكل ما من شأنه أن يعين الدارس على فهم وتحليل النص العربي.

آلية التنفيذ:

- دعم تدريس اللغة العربية في جميع مراحل التعليم بالكوادر المؤهلة لغوياً وعلمياً وتربوياً ومادياً.
- إعداد مقررات تهدف إلى تنمية المهارات اللغوية والأكاديمية والقدرة على التحليل لدى الدارس.
- دعم المراكز والمعاهد والجامعات التي تدرس العربية حول العالم بالخبرات والمقررات اللازمة.
- استخدام برامج الحاسب الآلي في مجال تعليم اللغات.
- استحداث برامج لتعليم العربية الفصحى بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وخاصة تلك الموجهة إلى الدول غير الناطقة بالعربية.

التوصية الثانية:

ضرورة الارتقاء بالمستوى اللغوي لمدرسي اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم، والأخذ بمبدأ تدريس اللغة في إطارها الثقافي إذ إن دراسة اللغة بمعزل عن ثقافة أهلها يحد من الاستفادة الكاملة منها، مع الأخذ في لاعتبار تطوير المقررات بحيث لا تتنافى مع قيم ومبادئ الحضارة العربية والإسلامية.

آلية التنفيذ:

- دعم لجان إعداد المناهج الدراسية بالكوادر المؤهلة علمياً.
- ضرورة التقيد بمعايير القبول في الجامعات بأقسام اللغة الإنجليزية وعند تعيين مدرسيها بمراحل التعليم المختلفة.

المحور الثاني: العولمة والهوية الثقافية:

التوصية الأولى:

ضرورة استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام للارتقاء بلغة الخطاب بصفتها رمزاً للهوية العربية ولحماية هذه الهوية من هيمنة لغة العولمة.

آلية التنفيذ:

- مخاطبة الجهات الرسمية المختصة بإلزام وسائل الإعلام التابعة لها باستخدام العربية الفصحى في مناشطها.

التوصية الثانية:

تفعيل التنسيق بين المجامع اللغوية والعلمية بهدف توحيد

المصطلحات العلمية و اللغوية لاعتمادها وتعميمها في أرجاء الوطن العربي حتى تتمكن اللغة العربية من الصمود أمام العولمة اللغوية، وتقديم الدعم المادي والسياسي المطلوبين لقيامها بمهامها، ونشر إنتاجها وإصدار المعجم العلمي العربي الموحد في مختلف مجالات العلوم.

آلية التنفيذ:

- مخاطبة الجهات المعنية في جميع دول الوطن العربي والمهتمة بشؤون الترجمة والتعريب والمصطلحات العلمية والفنية وخاصة مكتب التنسيق بالرباط، وذلك لتبني الاقتراح على الجهات الحكومية باعتماد ميزانية مخصصة لدعم جهود المجامع العربية في هذا الصدد.

المحور الثالث: البحث اللغوي والقضايا المستجدة:

التوصية الأولى :

اعتبار الترجمة والتعريب ضمن جهود البحث العلمي في الجامعات العربية.

آلية التنفيذ:

- احتساب أعمال الترجمة والتعريب الجادة والمميزة ضمن نقاط الترقية العلمية في الجامعات التي لا تتضمن لوائحها الترجمة والتعريب ضمن نظام الترقيات بها.

التوصية الثانية:

دعم جهود الترجمة والتعريب لنقل المستجدات في المجلات العلمية والفكرية من وإلى العربية.

آلية التنفيذ:

- تأسيس أقسام ومراكز للترجمة من وإلى اللغات العالمية وتقديم مكافآت مجزية للمترجمين، والاهتمام بنشر الأعمال المترجمة والمعربة.
- إعداد الكوادر العلمية المتخصصة في شتى مجالات العلوم الحديثة، والمؤهلة علمياً ولغوياً.
- تخصيص مجلة للترجمة والتعريب تكون في متناول طلاب الجامعة والمختصين.
- تعريب الحاسوب وملحقاته ومعداته؛ مما يكفل توفير برامج عربية صالحة للمجتمع العربي.

التوصية الثالثة:

الاهتمام بترجمات القرآن الكريم والحديث والتفاسير والعلوم الفقهية إلى اللغات المختلفة.

آلية التنفيذ:

- إنشاء هيئة دولية إسلامية لمراجعة الترجمات الموجودة والمستقبلية وإسهاماً في إيصال الفهم الصحيح للإسلام من واقع القرآن والسنة.

والله الموفق،